الأمم المتحدة

A/79/381

الجمعية العامة

Distr.: General
30 September 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 115 (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشـــواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شـــفوية مؤرخة 30 أيلول/ســـبتمبر 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

تتشـرف البعثة الدائمة للمملكة العربية السـعودية لدى الأمم المتحدة بأن تشـير إلى ترشـح المملكة العربية السـعودية لعضـوية مجلس حقوق الإنسـان للفترة 2025-2027، في الانتخابات المقرر إجراؤها في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024 في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشـــرف البعثة الدائمة للمملكة العربية الســـعودية لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد فيها من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما من أولويات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة للمملكة العربية الســـعودية ممتنة رئيس الجمعية العامة أن يعمم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 115 (ج) من جدول الأعمال.

111024 081024 24-17779 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة شفوية المؤرخة 30 أيلول/سبتمبر 2024 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - تتقدم المملكة العربية السعودية بالترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال المدة 2025-2027، انطلاقاً من قيمها الإسلامية الراسخة التي توجب حماية حقوق الإنسان وتحظر انتهاكها، وامتداداً لجهودها الوطنية والإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، وإقراراً بالدور العام الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان لتحسين حالة حقوق الإنسان في العالم. وقد شغلت المملكة عضوية المجلس منذ تأسيسه في عام 2006 لأربع ولايات، وشاركت فيه كدولة مراقبة في الأعوام 2013 و 2020 و 2021 و 2023 و 2024، ولم تدخر جهداً لإنجاح أعماله.

2 - تشهد المملكة تطورات كبيرة في مجال حقوق الإنسان، شملت الأطر التشريعية والمؤسسية التي تكفل تعزيز وحماية حقوق الإنسان انطلاقاً من قيمها ومبادئها الدستورية، وفي مقدمتها ما تضمنه النظام الأساسي للحكم من أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة، وأن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. وعلى هذا الأساس تتضافر أنظمة المملكة ومؤسساتها ووسائل الانتصاف فيها لتشكل إطاراً قانونياً ومؤسسياً يعزز ويحمي حقوق الإنسان.

3 - صدرت "رؤية المملكة 2030" في 25 نيسان/أبريل 2016 مستندة إلى تلك المنطلقات ومنسجمة مع هذا التوجه لتكون منهجاً يحدد السياسات العامة للدولة والبرامج والمبادرات، في إطار ثلاثة محاور هي "مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح". ويندرج تحت كل محور عدد من الأهداف التي لا تخلو من ارتباط مباشر أو غير مباشر بحقوق الإنسان. كما تناولت، نصاً وضمناً، عدداً من حقوق الإنسان، ومن أبرزها الحق في الأمن، والصحة، والعمل، وحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة والمسنين، والحق في التنمية، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة، وتكوين الجمعيات ودعمها، وعدداً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وتبعاً لهذه الرؤية الطموحة، تم إطلاق العديد من البرامج والإجراءات والتدابير التنفيذية لرؤية المملكة 2030. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية تكرس المبدأ المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية الصادر في عام 1986، والمتضمن أن الإنسان هو محور التنمية وموضوعها والمستفيد منها.

أولاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

القضاء والعدالة الجنائية

4 - تحقق العديد من التطورات الإيجابية في المملكة منها صدور نظام الإثبات في 30 كانون الأول/ديسمبر 2021، متضمناً الأحكام التي تحدد الطرق النظامية للإثبات القانوني، مما سيسهم في حماية الحقوق والحد من النزاعات، وصدور نظام الأحوال الشخصية في 9 آذار/مارس 2022، الذي يتناول الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية، ويهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وضبط السلطة التقديرية للقضاء، بما يعزز استقرار الأحكام القضائية ويحد من اختلاف الأحكام، وتأطير العلاقات بين أفراد الأسرة وحماية حقوقهم، وتسريع الفصل في المنازعات الأسرية.

5 - كما صدر نظام المعاملات المدنية في 18 حزيران/يونيه 2023، ضمن منظومة التشريعات المتخصصة، وجاء منطلقاً من أسس تتمثل في حماية الملكية، واستقرار العقود وحجيتها، وتحديد مصادر الحقوق والالتزامات وآثارها، ووضوح المراكز القانونية، مما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال ويزيد من جاذبيتها، ويسهم أيضاً في تنظيم الحركة الاقتصادية واستقرار الحقوق المالية، وفي تسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

6 - تم إلغاء عقوبة الجلد التعزيرية بصدور قرار الهيئة العامة للمحكمة العليا رقم 40/م بتاريخ 1441/6/24هـ الموافق 18 شباط/فبراير 2020م، الذي قررت فيه المحاكم بالأغلبية الاكتفاء في العقوبات التعزيرية بالسجن أو الغرامة أو بهما معاً، أو عقوبات بديلة بحسب ما يصدره ولي الأمر من أنظمة وقرارات بهذا الشأن.

7 - صدر الأمر الملكي في آذار/مارس 2020 بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين صدرت عليهم أحكام نهائية بالإعدام قبل صدور نظام الأحداث على جرائم ارتكبوها وهم دون سن الثامنة عشرة، وتطبيق نظام الأحداث عليهم.

مكافحة الاتجار بالأشخاص

8 - خطت المملكة خطوات متقدمة في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، من خلال اتخاذ العديد من التدابير التشريعية والمؤسسية والإجرائية والقضائية الرامية إلى مكافحة هذه الجرائم والوقاية منها، وهي إطلاق الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص في آب/أغسطس 2020 التي تهدف إلى توثيق حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص ابتداءً من رصدها وحتى الفصل فيها من قبل المحاكم المختصة، وإرشاد العاملين في الجهات المعنية بالإجراءات التي ينبغي اتباعها في كل مرحلة وفقاً لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص. وتم الانتهاء من بناء نظام إلكتروني، ويجري حاليا التنسيق لتدريب ضباط الاتصال في جميع الجهات ذات العلاقة، كما يجري استكمال إجراءات الربط الإلكتروني مع الجهات المعنية بآلية الإحالة الوطنية.

9 - تم اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص للأعوام 2021-2023 بتاريخ 1442/12/25هـ، الموافق 25 تموز/يوليه 2021م. وتم إعداد الخطة بالتنسيق مع الجهات المعنية باللجنة وعدد من المنظمات الدولية منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة، وتتضمن الخطة أربع محاور استراتيجية هي الوقاية، والحماية والمساعدة، والملاحقة القضائية، والشراكات والتعاون. كما تم بناء الأهداف الاستراتيجية والأنشطة والمبادرات المتعلقة بكل هدف بشكل تفصيلي ووفقًا لمستهدفات قابلة للتحقيق. وتم أيضا توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية المحلية والنظيرة والمنظمات الدولية لتعزيز مكافحة الجريمة ودعم ومساندة الضحايا وبناء القدرات الوطنية، وإنشاء قاعدة بيانات لقضايا جرائم الاتجار بالأشخاص، وتدريب أكثر من 500 6 مستفيد من الجهات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني خلال الفترة 2020-2023 وذلك عبر 65 برنامجا تدريبيا متخصصا.

10 - تم تخصيص دوائر جزائية في المحاكم المعنية للنظر في قضايا الاتجار بالأشخاص، وإنشاء نيابات عامة متخصصة بالتحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص في جميع فروع النيابة العامة. كما أعدت وزارة الداخلية عدة نماذج بهدف أن تتفق مع المعايير الدولية في عمليات التوقيف والإبعاد، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، والكشف عن الحالات المحتملة لضحايا الاتجار بالأشخاص.

تعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني

11 - يمثل نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر في 1 كانون الأول/ديسمبر 2015 إطارًا نظامياً متطورًا، بما تضمنه من أهداف تنموية واجتماعية، حيث يهدف إلى تنظيم العمل الأهلي وتطويره وحمايته، والإسهام في التنمية الوطنية، وتعزيز مساهمة المواطن في إدارة المجتمع وتطويره، وتفعيل ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع، وتحقيق التكافل الاجتماعي. وقد أناط النظام بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الترخيص للجمعيات والمؤسسات، والعمل على تطويرهما، وتقديم الإعانات الحكومية للجمعيات، ونشر ثقافة العمل التطوعي في المجتمع.

12 - شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً كبيراً في مجال تعزيز دور المجتمع المدني وحمايته في إطار رؤية المملكة 2030، ومن ذلك تزايد عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة، حيث بلغ أكثر من 000 4 جمعية ومؤسسة. وأصدر المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لائحة تنظيم عمل صندوق دعم الجمعيات في آب/أغسطس 2022 بهدف تقديم دعم مالي للجمعيات الأهلية، وذلك لخدمة مختلف المجالات ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الأسرة، والمرأة، والطفل، والأيتام، والشباب، والحجاج والمعتمرين، وحماية المستهلك، وبناء المساكن، والتوظيف، والتدريب وغيرها. ويسعى المركز من خلاله إلى تنمية الموارد والاستثمارات، وتفعيل الشراكات لتحقيق استدامتها المالية للقطاع غير الربحي، وتعظيم أثرها الاجتماعي والارتقاء بخدماتها المقدمة لجميع فئات المجتمع، وتم تقديم دعم مالي بما يتجاوز 314,373 3 مليون دولار حتى تاريخه.

13 - تم تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الفقرة 2 من المادة 19 التي أجازت مشاركة من هم بسن الخامسة عشرة في القطاع غير الربحي، وذلك من خلال الحصول على العضوية في الجمعيات العمومية للجمعيات الأهلية لتعزيز قيم التكافل بين أفراد المجتمع. كما صدر نظام العمل التطوعي بالمرسوم الملكي رقم م/70 تاريخ 1441/5/27هـ، الموافق 22 كانون الأول/يناير 2020م، ويهدف النظام إلى تنظيم العمل التطوعي، وتطويره، ونشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وتنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي.

14 - قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإطلاق مشروع تطوير المحفزات القانونية والتشريعية للاستثمار الاجتماعي، الذي يهدف إلى سن تشريعات تحفز سوق الاستثمار الاجتماعي وتذلل العقبات التشريعية التي تواجهه. كما تم تدشين إجراءات تأسيس عدة استثمارات اجتماعية بالشراكة بين الوزارة والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص بهدف تحفيز ضخ الأموال في الاستثمارات الاجتماعية ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي والاستدامة المالية. وعملت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على التوسع في إنشاء الجمعيات التخصصية وابتكار عدة طرق بهدف تسريع تأسيس الجمعيات الأهلية. وعليه، فقد تم تأسيس أكثر من 700 جمعية أهلية بمختلف التخصصات وفي جميع مناطق المملكة، وجميعها تخدم الأولويات والاحتياجات التنموية، ويتم العمل حالياً على ما يلي:

- مشروع الخطة التطويرية لتغطية الاحتياجات التنموية؛
- مشروع حملات التوعية وتعريف المجتمع بمجالات التنمية في القطاع غير الربحي؛
- مشروع تأسيس جمعيات التمكين الاقتصادي الاجتماعي؛
- تعظيم الأثر المجتمعي لأعمال المنظمات غير الربحية.

15 - حصلت مؤسسة الملك خالد، ومؤسسة الملك سعود، وجمعية النهضة النسائية، ومركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري على الصفة الاستشارية كمنظمة غير حكومية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

حرية الرأي والتعبير

16 - تتضافر أنظمة المملكة وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم، لتعزيز حرية الرأي والتعبير مع مراعاة الحقوق الأخرى باعتبار أن حقوق الإنسان متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، كما جاء في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه 1993. وهذا المفهوم الذي تأخذ به المملكة قانوناً وممارسةً يتسق تماماً مع المعايير الدولية ذات الصلة التي أخضعت حرية الرأي والتعبير لقيود ضرورية بموجب قانون حماية النظام العام، والأمن الوطني، والآداب العامة، والصحة العامة، وحقوق الآخرين أو سمعتهم.

17 - يمثل صدور نظام الإعلام المرئي والمسموع في 12 كانون الأول/ديسمبر 2017، وما تضمنه من التأكيد على احترام حرية التعبير والرأي، وعدم التعرض إلى ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين، والتحريض على العنف، وتهديد السلم المجتمعي، واحترام الذات الإنسانية، أحد الأطر القانونية التي تعزز حرية الرأي والتعبير.

18 - كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 713 بتاريخ 1438/11/30هـ الموافق 22 آب/أغسطس 2017م الذي يقضي بأن تقوم الجهات الحكومية بنشر المشروعات والقواعد أو اللوائح أو القرارات، الداخلة في اختصاصها، بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حولها، وهو ما يعد تعزيزاً للحق في الوصول إلى المعلومات الذي تستند عليه العديد من الحقوق ومن أبزرها الحق في حرية الرأي والتعبير.

19 - امتداداً لجهود تعزيز حرية الرأي والتعبير، تجري وبشكل دوري مراجعة العديد من الأنظمة المتصلة بحرية الرأي والتعبير، بما فيها نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، وذلك في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لضمان تأدية تلك الأنظمة لدورها المحوري في حماية النظام العام، والأمن الوطني، والآداب العامة، وحقوق الآخرين وحرياتهم ونحو ذلك من المبادئ الأساسية، بما لا يؤثر سلباً على تمتع كل شخص بالحق في التعبير عن آرائه، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى التزام المكلفين بإنفاذ تلك الأنظمة.

الحق في التعليم

20 - نتج عن الاهتمام بالتعليم في إطار "رؤية المملكة 2030" عدد من التطورات والإصلاحات المتسارعة، منها توفير فرص التعليم للجميع، وتعزيز مجانية التعليم، وتكافؤ الفرص، وتطوير المناهج، والعناية بأداء المعلمين والمعلمات والإشراف التربوي، والمباني والتجهيزات المدرسية، وتطوير أدوات ووسائل القياس والتقويم وبرامج الإرشاد والتوجيه التربوي، والاهتمام بذوي العوق البصري والسمعي والفكري واضطرابات التوحد، وضمان التحاق الطلبة والطالبات من ذوي الإعاقة بالتعليم. وفي هذا الإطار، تم إطلاق مبادرة التعلم مدى الحياة "استدامة"، وهي إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني المنبثق عن "رؤية المملكة 2030"، وتسعى لمحو الأمية وتمكين الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة، وتستهدف الكبار من الجنسين من عمر 15 إلى 50 سنة. كما أطلق صاحب السمو

الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2021، برنامج تنمية القدرات البشـــرية، وهو أحد برامج تحقيق الرؤية، ومن ضـــمن أهدافه بناء رحلة تعليمية متكاملة، وتحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم، وتحسين مخرجات التعليم الأساسية.

21 - تكفل أنظمة المملكة الحق في التعليم للجميع دونما أي تمييز، حيث نصـــت المادة 30 من النظام الأســاســي للحكم على أن "توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية". ويعتبر التعليم العام إلزامياً لمن هم في سن السادسة إلى الخامسة عشرة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في 15 حزيران/يونيه 2004. كما اعتبر نظام حماية الطفل أن التســبب في انقطاع تعليم الطفل أياً كان جنســه أو جنســيته من أشــكال الإيذاء والإهمال المحظورة بموجبه. كما أكدت السـياسـة العامة للتعليم بالمملكة على مجانية التعليم في كافة أنواعه ومراحله. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة طرف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونســـكو) في 14 كانون الأول/ ديســمبر 1960، بالإضــافة إلى اتفاقيات حقوق الإنســان الأخرى التي تضــمنت الحق في التعليم بحســب ســياقاتها، كاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضــاء على جميع أشــكال التمييز ضــد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

22 - نتيجة لهذه الجهود تقدمت المملكة بمقدار ثماني مراتب في الكتاب الســـنوي للتنافســـية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية حيث حصلت على المرتبة 24 من أصل 63 دولة، وبذلك صنفت ثاني أفضل الدول تقدماً. كما شهد التقرير تطوراً ملحوظاً في أداء المملكة في عدد من المؤشـــرات الفرعية، ومنها ما يتعلق بالتعليم، حيث حققت المملكة المرتبة الثالثة في الإنفاق العام على التعليم من أصـــل 63 دولة. كما تقدم ترتيب المملكة في تقرير المواهب العالمي الصـــادر عن المركز لتحتل المرتبة 30 من بين 63 دولة الأكثر تنافسية في العالم. وحلت المملكة في قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً في عدد من المؤشـــرات الفرعية أبرزها الإنفاق الحكومي على التعليم كنســـبة من الناتج المحلي الإجمالي (3)، وتدريب الخريجين (9)، والمهارات اللغوية (20). كما حققت المملكة في معرض آيســـف الدولي للعلوم والهندســـة 133 جائزة منها 92 جائزة كبرى، و 41 جائزة خاصـــة منذ بداية مشـــاركتها في المعرض في عام 2007.

23 - زيادة عدد الجامعات، حيث بلغ عددها في المملكة 29 جامعة حكومية و 35 جامعة وكلية أهلية حتى نهاية عام 2020، مما يشير إلى الاهتمام بتمكين المواطنين من مواصلة التعليم الجامعي.

الحق في الصحة

24 - تم إنشاء المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 685 الصادر بتاريخ 1440/11/27هـ الموافق 30 تموز/يوليه 2019م، بهدف صـناعة برامج وطنية تسـهم في تعزيز الصـحة النفســية، وتهيئة حياة أفضـــل لأفراد المجتمع، وتعزيز المشـــاركة الإيجابية، ودعم الفئات الأكثر عرضـــة للاضطرابات النفسية.

25 - صـدرت اللائحة التنفيذية لنظام الرعاية الصـحية النفسـية المعدلة في عام 1441هـ، بالقرار الوزاري رقم 838102 الصادر بتاريخ 1441/4/20هـ الموافق 17 كانون الأول/ديسمبر 2019م.

26 - صـــدر قرار مجلس الوزراء رقم 401 بتـاريخ 1441/7/18هـ الموافق 13 آذار/مـارس 2020م القاضي بإنشاء هيئة الصحة العامة التي تهدف إلى حماية الصحة العامة وتعزيزها.

27 - تم إطلاق مبادرة "أولوية" لتيسير حصول الفئات المستهدفة على الخدمات الصحية، وتشمل الفئات المسـتهدفة ذوي الإعاقة، وكبار السـن فوق 60 سـنة، ومرضـى الرعاية الصـحية المنزلية، بالإضـافة إلى الحالات التي تقرها لجنة طبية مختصة.

28 - تم تفعيل عدد مراكز الرعاية الأولية المنتشـرة في جميع محافظات المملكة ومناطقها الإدارية وزيادة عددها ليصـل إلى 131 2 مركزاً صـحياً حتى كانون الأول/ديسـمبر 2022، تعنى بتقديم الرعاية الأولية للمستفيدين.

29 - تم تدشـين عيادتي "تطمن" و "تأكد" المعنيتين بإجراء الفحوص المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لجميع السـكان دون تمييز، وإطلاق منصـة "صـحتي"، وهي المنصـة الموحدة لوزارة الصحة، والتي تتيح للمستخدِم إمكانية الوصول إلى المعلومات الصحية، والحصول على عدد من الخدمات الصحية المقدمة من الجهات المختلفة في القطاع الصحي في المملكة.

الحق في العمل وحقوق العمال

30 - أسهمت رؤية المملكة 2030 في تعزيز بيئة العمل في المملكة وجعلها بيئة جاذبة وتنافسية مرتكزة على النهج القائم على حقوق الإنسان. ومن تلك الإصلاحات صدور السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمسـاواة في المعاملة في الاسـتخدام والمهنة، والتي تهدف إلى القضـاء على أي تمييز في هذا المجال من خلال تطوير الأنظمة والسـياسـات، وتعزيز مشـاركة المرأة والفئات الأقل فرصـاً في سـوق العمل ووضـع الإجراءات والبرامج والمبادرات لتمكين الفئات الأقل فرصـاً من دخول سـوق العمل والاسـتمرار فيه، وتعديل نظام العمل في تموز/يوليه 2019، بما في ذلك تعديل المادة الثالثة منه لتكون بالنص الآتي "العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسـته إلا بعد توافر الشـروط المنصـوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متسـاوون في حق العمل دون أي تمييز على أسـاس الجنس أو الإعاقة أو السـن أو أي شـكل من أشـكال التمييز الأخرى، سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه".

31 - تم إطلاق مبادرة "تحسـين العلاقة التعاقدية"، وهي إحدى مبادرات رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تحسين سوق العمل وزيادة معدلات التوظيف، وتحسين مستوى الإنتاجية والمساعدة في استقطاب الكفاءات العالمية، إضـافة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسـان. ولقد أتاحت المبادرة عددا من الخدمات وذلك وفق ما يلي:

- **خدمة التنقل الوظيفي:** وهي خدمة تسمح للعامل الوافد بالانتقال لمنشأة أخرى بعد إكمال 12 شهرا من أول دخول للمملكة دون اشـتراط موافقة صـاحب العمل الأول وفق الضـوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية.
- **خدمة الخروج النهائي:** وهي خدمة تسـمح للعامل الوافد برفع طلب الخروج النهائي خلال سـريان عقد العمل أو بعد انتهائه بشـكل آلي في نظام أبشـر، ويحق للعامل مغادرة المملكة دون اشتراط موافقة صاحب العمل وفق الضوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية والمتفق عليها مع فريق العمل.

- **خدمة الخروج والعودة:** وهي خدمة تسمح للعامل الوافد برفع طلب الخروج والعودة خلال سريان عقد العمل بشكل آلي في نظام أبشر، ويحق للعامل مغادرة المملكة دون اشتراط موافقة صاحب العمل وفق الضوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية والمتفق عليها مع فريق العمل.

32 - تم إطلاق برنامج "الفحص المهني" بتاريخ 7 آذار/مارس 2021، لضمان كفاءة العمالة المهنية في سوق العمل السعودي.

33 - تضمن برنامج تنمية القدرات البشرية، المشار إليه في بند الحق في التعليم، والذي أطلقه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد، في أيلول/سبتمبر 2021، ضمن أهدافه، ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل، والتوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل، وتعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

34 - تم استحداث الأنماط الحديثة للعمل، وهي نظام العمل المرن والعمل الحر والعمل عن بعد، التي تهدف إلى زيادة فرص الباحثين عن عمل في الحصول على وظائف، وكذلك تمكينهم من الانخراط في سوق العمل ورفع مهاراتهم وخبراتهم.

35 - تم إطلاق منصة "مدد" عام 2020 لتمكين المنشآت من تنظيم وإدارة أجور العاملين وفق عمليات متكاملة ومتطورة.

36 - تم تدشين منصة "مسار الرقمية" في 2020، التي تحتوي على حزمة من الخدمات الإلكترونية، المعنية بعمل الموظف في القطاع العام، منذ تعيينه، وحتى بلوغه مرحلة نهاية الخدمة.

37 - تم إلغاء خدمة بلاغات التغيب عن العمل، واستبدالها بخدمة الانقطاع عن العمل لما كانت تسببه سابقاً من استغلال أو ممارسة ضغط على العمالة، واستبدالها بخدمة الانقطاع عن العمل وإنهاء العلاقة التعاقدية، والتي تحافظ على حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، وتمكن العامل من الانتقال بعد ذلك إلى صاحب عمل آخر، أو منح نفسه تأشيرة خروج نهائي. كما تم إطلاق خدمة توثيق العقود، على منصة "قوى" لتكون هي المنصة الموحدة لتوثيق العقود. وبناء عليه، تم إيقاف توثيق العقود على منصة "مدد". وتهدف الخدمة إلى توحيد منصات التوثيق وحفظ حقوق أصحاب العلاقة، أي صاحب العمل والعامل، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل تساعد على استقرار الموظف وزيادة إنتاجيته، والتحقق من التزام المنشآت بقوانين وأحكام نظام العمل، والتأكد من صحة بيانات العقود وتقليل الخلافات والقضايا العمالية.

38 - صدر القرار الوزاري رقم 73945 بشأن اعتماد منصة "مساند" لإصدار التأشيرات الإلكترونية، وهي عبارة عن منصة إلكترونية ومنظومة جديدة ومتكاملة تسهل إجراءات التعاقد مع العمالة المنزلية لضمان حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية.

39 - خصصت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الرقم الموحد 19911 لاستقبال شكاوى العمال الوافدين بعدة لغات مختلفة، مما يعد تطوراً في مجال تفعيل وسائل الانتصاف. كما تم التوسع في الزيارات الرقابية على المكاتب والشركات المعنية بالاستقدام لرصد المخالفات المتعلقة باستخدام التأشيرات لغير ما أصدرت لأجله. وقد بلغ مجموع تلك الزيارات، في عام 2022، 791 301 1 زيارة، وبلغ عدد المخالفات المتعلقة بقيام صاحب العمل بتمكين العامل بالعمل في مهنة مغايرة للمهنة المدونة في رخصة العمل أو عقد العمل 523 5 إنذارا، وضبط 263 مخالفة. وبالنسبة للمخالفات المتعلقة بقيام صاحب النشاط بممارسة نشاط يخالف النشاط المسجل في أنظمة الوزارة فقد بلغ عددها 87 إنذارا، وتم ضبط خمس مخالفات.

حقوق المرأة

40 - تم إنشـــاء إدارة تمكين المرأة تحت مظلة وزارة الموارد البشـــرية والتنمية الاجتماعية، بهدف إيجاد المبادرات والمشـــاريع التي تدعم تمكين المرأة في ســوق العمل الســعودي والعمل على تنفيذها بهدف تحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، بما يحقق العدالة في تكافؤ الفرص في سوق العمل في القطاعين العام والخاص. كما تم إطلاق مبادرة "تمكين المرأة" من قبل الوزارة، بهدف زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في القطاعين العام والخاص وعلى جميع المســـتويات الوظيفية من خلال تقلد المرأة المناصـــب الوظيفية القيادية الهيكلية العليا، والاستثمار في طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها بهدف تحقيق التوازن بين الجنســـين وتقليص الفجوة كماً ونوعاً بين الرجل والمرأة، والتغلب على العقبات التي تقف حائلاً أمام ذلك للنهوض بالتنمية البشـرية والاقتصـادية والاجتماعية، إضـافة إلى تعزيز برامج تمكين المرأة ومن أبرزها "قرة" لدعم خدمة ضـــيافة الأطفال للمرأة العاملة، حيث تم دعم أكثر من 200 14 موظفة عبر برنامج "قرة" لخدمات رعاية الأطفال، وبرنامج "وصـــول"، حيث تم دعم مواصـــلات أكثر من 700 184 موظفة من خلاله، وبرنامج "دعم العمل الحر" الذي يوسـع دائرة الفرص لزيادة دخل المرأة حسـب مهاراتها، وبرنامجي "العمل الجزئي" و "العمل عن بعد" اللذين يمكنان المرأة من تحقيق التوازن بين العمل والأســـرة، والمرأة الريفية من الانخراط في سوق العمل، بالإضافة إلى إنشاء مركز التوازن بين الجنسين.

41 - إنشاء مركز سارة السديري لدراسات المرأة، التابع لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. ويختص المركز بدعم تنمية المرأة في إطار رؤية المملكة 2023، ويقوم بعمل دراســـات خاصـــة بالمرأة باتجاهاتها المعرفية والقيمية، وتوثيق دور المرأة الســعودية وإبراز دورها الحضـــاري، بالإضـــافة إلى قيام المركز بعمل الدراسـات المتعلقة بالمرأة عربياً وعالمياً وربطها بواقع المرأة السـعودية. ويسـعى المركز إلى أن يحوي مكتبة رقمية تُعنى بالنتاج العلمي والبحثي في مجال دراسات المرأة.

42 - نتيجة لذلك، ارتفعت حصـــة المرأة في ســوق العمل خلال الفترة من 2017 إلى 2022 من 21,2 في المائة (الربع الثاني) إلى 43,7 في المائة (الربع الثالث)، وزاد معدل مشـــاركة المرأة الاقتصـــادية خلال الفترة ذاتها من 17 في المائة إلى 37 في المائة (الربع الثالث)، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية (العليا والمتوســـطة) خلال الفترة من 2017 إلى 2022 من 28,6 في المائة إلى 41,1 في المائة، وبلغت نسبة السعوديات في الخدمة المدنية 42 في المائة بنهاية الربع الثالث في عام 2022. وزادت حصة المرأة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال المدة من 2017 إلى 2022 من 22,5 في المائة إلى 45 في المائة، وارتفع معدل مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال المدة ذاتها من 7 في المائة إلى 30,5 في المائة، وارتفعت نسبة تملك السيدات السعوديات للسجلات التجارية لتبلغ 40 في المائة من السجلات التجارية للمؤسسات القائمة.

43 - كما عملت النيابة العامة على استقطاب سيدات مؤهلات للعمل كعضوات في النيابة العامة على قدم المساواة مع أعضاء النيابة العامة من الرجال ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2018، وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الداخلية التي فتحت باب القبول والتسجيل لشغل عدد من الوظائف العسكرية للسيدات.

44 - تعيين 30 سيدة في مجلس الشورى بما نسبته 20 في المائة من إجمالي عدد أعضاء المجلس، وصدر أمر ملكي في 30 حزيران/يونيه 2020 بإعادة تشكيل مجلس هيئة حقوق الإنسان في دورته الرابعة لتصبح نسبة تمثيل النساء فيه 50 في المائة، حيث يضم 13 عضواً من النساء و 13 عضواً من الرجال.

45 - تم تحقيق المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحصول على إعانة البحث عن العمل، حيث تحصل المرأة على نفس مقدار الإعانة التي يحصل عليها الرجل، وكذلك فيما يتعلق بدعم التدريب والتوظيف الذي يقدمه صندوق تنمية الموارد البشرية لمن يتم توظيفهم من النساء والرجال في القطاع الخاص سواء من حيث مقدار دعم تكاليف التدريب أو الأجر أو مدة الدعم.

46 - تم إطلاق "المنصة الوطنية للقيادات النسائية السعودية"، وهي منصة وطنية تفاعلية تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. وتحوي المنصة على قاعدة بيانات القيادات الوطنية النسائية، وذلك لتسهل الوصول السريع للقياديات سواء من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

47 - انعكست الجهود المتخذة لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها على المؤشرات الدولية، حيث قفزت المملكة من الدرجة 31 إلى الدرجة 70,6 وفقاً لتقرير البنك الدولي المعنون المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2020. وبهذا حققت المملكة أكبر تقدم عالمي نحو المساواة بين الجنسين في المدة ما بين عامي 2017 و 2020. كما زادت درجة المملكة في المؤشر العام بنحو 40، وحققت الدرجة الكاملة 100/100 في أربع مؤشرات فرعية هي مكان العمل، والأجر، وريادة الأعمال، والمعاش التقاعدي. وحققت المملكة المرتبة الثانية عربياً في المؤشر، والمرتبة 53 على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 95 عالمياً. كما سجلت المملكة 71,3 درجة من أصل 100 في هذا المؤشر في عام 2023 محققة الدرجة الكاملة في مؤشرات مكان العمل، وريادة الأعمال، والتقاعد، والأجر. وجاءت المملكة ضمن أفضل ثلاث دول تحسناً على مستوى العالم في توظيف الجنسين لعام 2022 في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

حقوق الطفل

48 - صدور الأمر الملكي رقم 46274 بتاريخ 1441/7/29هـ الموافق 24 آذار/مارس 2020م القاضي بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين صدرت عليهم أحكام نهائية بالإعدام قبل صدور نظام الأحداث على جرائم ارتكبوها وهم دون سن الثامنة عشرة، وتطبيق نظام الأحداث عليهم.

49 - تم إطلاق مبادرة الأمير محمد بن سلمان في عام 2020 لحماية الأطفال في العالم السيبراني، بهدف توفير بيئة رقمية آمنة للأطفال.

50 - تم إطلاق مبادرة تطوير رياض الأطفال، والتوسع بخدماتها لتشمل جميع مناطق المملكة، لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في "ضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" من خلال المؤشر "نسب القيد الإجمالية في رياض الأطفال"، والتي من أهم أهدافها رفع نسبة التحاق الأطفال في رياض الأطفال من 17 في المائة إلى 95 في المائة في عام 2030.

51 - كما أنشأت النيابة العامة وحدة خاصة تعنى بشؤون الطفل. ويُعنى مجلس شؤون الأسرة بحقوق الطفل من خلال لجنة الطفولة التي تضم عدداً من المختصين بحقوق الطفل، حيث تتولى اقتراح مشروعات الأنظمة، ودراسة الأنظمة القائمة والخطط، والبرامج والمبادرات التي تهدف إلى تلبية احتياجات الطفل. ويرتبط بلجنة الطفولة اللجنة الاستشارية للطفولة، التي تهدف إلى إتاحة الفرصة للأطفال لمناقشة قضايا الطفولة واحتياجاتهم المطروحة على مجلس شؤون الأسرة. كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأسرة التي تشمل 39 مبادرة تخص الطفل وتنفذ من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية، وهو أحد البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030.

52 - أطلقت هيئة الإعلام المرئي والمسموع التصنيف العمري للألعاب الإلكترونية، وهو نظام تصنيف وتقييم لتحديد مدى ملاءمة المحتوى للفئات العمرية المختلفة.

53 - صدور السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال في المملكة بموجب قرار مجلس الوزراء برقم 493 بتاريخ 1442/8/24هـ الموافق 6 نيسان/أبريل 2021م، والتي تهدف إلى توفير بيئة آمنة تدعم الطفولة للوصول إلى مجتمع يتمتع فيه الأطفال بجميع حقوقهم التي كفلتها لهم الشريعة الإسلامية والمنظومة التشريعية في المملكة.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

54 - صدور موافقة مجلس الوزراء في 22 آب/أغسطس 2023 على نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يحل بديلًا عن "نظام رعاية المعوقين" السابق، حيث تم إعداده ليشمل مختلف متطلبات الحياة ليكون أساسًا يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على حقوقهم في مختلف القطاعات، وقد جاء النظام منسجماً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

55 - تم إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 266 بتاريخ 1439/5/27هـ الموافق 13 شباط/فبراير 2018م، بهدف رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على حقوقهم المتصلة بالإعاقة، وتعزيز الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية لهم، بما يساعد على حصولهم على الرعاية والتأهيل اللازمين، ورفع مستوى الوقاية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وتحديد أدوار الأجهزة فيما يتعلق برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وصدور التوجيه الكريم باعتماد مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المخاطبات الرسمية، والتصريحات الإعلامية.

56 - تم تعديل المادة 13 من نظام الحماية من الإيذاء في آذار/مارس 2022، بما يكفل مضاعفة العقوبة إن كان مَن تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 266 بتاريخ 1439/5/27هـ الموافق 13 شباط/فبراير 2018م، بهدف رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على حقوقهم. وتعمل الهيئة، حالياً، بالتعاون مع وزارات الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والصحة لاعتماد السجل الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة ليكون قاعدة كاملة لكافة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، مما سيسهم في تجويد دراسة الوضع الراهن، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجههم، ومعالجتها. كما تم إطلاق "دليل الإخلاء في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة" من قبل هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع المديرية العامة للدفاع المدني، لتوعية مسؤولي الأمن والسلامة وإدارة الأزمات في الجهات الحكومية والخاصة بالطرائق المثلى للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ.

57 - تم تعديل نظام العمل في تموز/يوليه 2019 لضمان المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة، حيث شملت التعديلات تعديل المادة 3، بما يؤكد عدم جواز التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل. كما يتم تقديم التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الوصول إلى سوق العمل.

58 - أطلقت وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية برنامج "مواءمة" بهدف منح التراخيص لمنشـآت العمل الموائمة لذوي الإعاقة، مما أسـهم في خلق بيئة عمل آمنة ومسـاندة لذوي الإعاقة عن طريق تبني أفضـل المعايير والممارسـات في هذا المجال. كما صـدر قرار وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية رقم 3249/1/14 بتاريخ 1438/3/9 هـ الموافق 8 كانون الأول/ديسـمبر 2016م بإلزام المنشـآت العملاقة والكبيرة بالحصـول على شـهادة مواءمة لاحتسـاب العامل من الأشـخاص ذوي الإعاقة بأربعة عاملين في برنـامج تحفيز المنشـآت على التوطين "نطـاقـات". كمـا صـدر القرار الوزاري رقم 156563 بتـاريخ 1440/8/18هـ الموافق 23 نيسـان/أبريل2019م بإلزام المنشـآت المتوسـطة للحصـول على شـهادة مواءمة لاحتسـاب العامل من الأشـخاص ذوي الإعاقة بأربعة عاملين في برنامج تحفيز المنشـآت على التوطين "نطاقات".

59 - طورت وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية خدماتها للأشـخاص ذوي الإعاقة، وقد بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ممن تم إلحاقهم في برامج التدريب لسوق العمل 538 11 شخصا، فيما بلغ عدد من تم تخريجهم وإلحاقهم بسـوق العمل قرابة 000 10 مسـتفيد خلال عام 2022 بالتعاون مع صـندوق تنمية الموارد البشرية "هدف".

60 - نتيجة للجهود المبذولة في هذا الجانب، ارتفعت نسـبة مشـاركة الأشـخاص في سـوق العمل من 7,7 في المائة إلى 12,3 في المائة في عام 2022.

61 - تقدم حكومة المملكة بشـكل مسـتمر دعمها المالي والعيني للأشـخاص ذوي الإعاقة بهدف تخفيف آثار الإعاقة وتمكينهم اجتماعياً واقتصـادياً حيث بلغ إجمالي الدعم المالي للعام 2022 ثلاثة مليارات ريال لعدد 000 410 من الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم صرف أكثر من 915 67 جهازا معينا لعدد 069 36 من الأشخاص ذوي الإعاقة بقيمة 70 مليون ريال.

62 - تحقيقاً لرؤية المملكة 2030 في توفير بدائل للخدمات الإيوائية، تدعم المملكة تقديم خدمات لمراكز الرعاية النهارية للأشـخاص ذوي الإعاقة والتي يتم من خلالها تقديم الخدمات التدريبية الاجتماعية والتأهيلية، حيث دعمت خلال عام 2022 تقديم الخدمة لعدد 000 22 مسـتفيد بمبلغ إجمالي 000 000 700 ريال، وبرنامج الرعاية الاجتماعية المنزلية الذي تقدم من خلاله خدمات مقدم الرعاية بالمنزل خلال سـاعات محددة من اليوم، وتوفير برامج تدريبية للأسرة لكيفية العناية بأبنائها، بالإضافة الى برامج ترويحية.

63 - قامت وزارة الداخلية بتعزيز حقوق الإنسـان من خلال منصـة "أبشـر" حيث عملت على رقمنة خدمات وزارة الداخلية بما يخدم العدل والمساواة في التعامل، ليصل لها الجميع على حد سواء دون أي تمييز بينهم، وخدمة "تقدير" التي تمكن كبار السـن وذوي الإعاقة من طلب خدمات الأحوال المدنية في المنزل، وخدمة "أشـر"، وهي خدمة مخصـصـة للتخاطب مع الصـم وضـعاف السـمع، وكافة محطات تقديم الخدمة حول المملكة، وخدمة "فرجت" وهي خدمة إلكترونية يتم من خلالها السـداد عن سـجناء الحقوق المالية من قبل ذويهم أو فاعلي الخير والمتبرعين الآخرين.

64 - انضـمت المملكة إلى معاهدة مراكش لتيسـير النفاذ إلى المصـنفات المنشـورة لفائدة الأشـخاص المكفوفين أو معاقي البصـر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات في عام 2013، بموجب المرسـوم الملكي م/109 الصادر بتاريخ 1439/11/5هـ الموافق 18 تموز/يوليه 2018م.

65 - تم إطلاق مبادرة تطوير التربية الخاصة من خلال بناء وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتعليم ذوي الإعاقة بوزارة التعليم بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، وهيئة تقويم التعليم، والجمعيات الخيرية، ومركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة.

حقوق كبار السن

66 - تعتبر المملكة من الدول السباقة في اتخاذ كل ما من شأنه تعزيز وحماية كبار السن، انطلاقاً من قيمها التي أوجبت صون حقوق هذه الفئة ورعايتها. وقد طالبت المملكة المجتمع الدولي باعتماد اتفاقية تُعنى بحقوق كبار السن على غرار الاتفاقيات التي تُعنى بحقوق فئات محددة، وفيما يلي أبرز الإصلاحات المتخذة في هذا المجال:

67 - صدر نظام حقوق كبير السن ورعايته بالمرسوم الملكي رقم م/47 بتاريخ 1443/6/3هـ الموافق 6 كانون الثاني/يناير 2022م، وتضمن في المادة 2 منه أن تقوم وزارة الموارد البشرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم، والتوعية والتثقيف بحقوقهم، ودعم الأنشطة التطوعية في خدمتهم، وتأهيل المرافق العامة والتجارية، والسكنية، لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن.

68 - صدور القرار الوزاري رقم 167493 بتاريخ 1441/11/18هـ الموافق 9 تموز/يوليه 2020م، المتضمن الموافقة على الضوابط التنظيمية لمراكز كبار السن الأهلية وترخيصها من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والإشراف عليها وتوفير نماذج العمل الفني لها وتطويرها، وجاري العمل على المشروع الوطني للأندية الاجتماعية الذي يهدف إلى تحقيق الرفاهية لكبار السن من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والرياضية والثقافية المناسبة. وتعنى لجنة كبار السن في مجلس شؤون الأسرة بمراجعة اللوائح الأنظمة والتشريعات للخدمات المقدمة لكبار السن.

69 - في عام 2020 خصصت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي مسارين لكبار السن وذوي الإعاقة في الحرم المكي الشريف.

70 - أطلقت وزارة الصحة خدمة "أولوية"، حيث يتم خلالها إتاحة إمكانية التطعيم السريع بلقاح مضاد لمرض فيروس كورونا المستجد لمن تزيد أعمارهم على 75 سنة، وذلك لجميع المواطنين والمقيمين، دون تسجيل أو تحديد موعد، بشكل مباشر.

71 - تدشين خدمات نقل المعتمرين والمصلين من كبار السن بالمسجد الحرام في 4 شباط/فبراير 2021.

72 - أعلنت وزارة العدل في 3 كانون الثاني/يناير 2021 عن توسع كتابات العدل المتنقلة، في خدمة شريحة كبار السن، لتشمل من هم في عمر الـ 65 عامًا وأعلى، بدلاً من الـ 70، بهدف خدمة أكبر شريحة ممكنة من المجتمع وتوفير الوقت والجهد عليهم في 3 كانون الثاني/يناير 2021.

نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها

73 - من التطورات المتحققة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها تنفيذ عدد من البرامج التثقيفية والتدريبية، وورش العمل، والمحاضرات، وحملات التوعية الإلكترونية والتلفزيونية، التي شملت جوانب مختلفة من الحقوق. وكان لمشاركة شخصيات مؤثرة من المجتمع في برامج التوعية أثرها في إثراء

تلك البرامج، وعلى الأخص ما يتعلق بالطفل والمرأة والأشـــخاص ذوي الإعاقة والعمال الوافدين. كما تهتم الجهات التعليمية في المملكة بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وقد توجت الجهود المتخذة في هذا السياق بصدور الأمر السامي الكريم رقم 13084 بتاريخ 1436/3/27هـ الموافق 18 كانون الثاني/يناير 2015م بقيام هيئة حقوق الإنسـان بالتنسـيق مع وزارة التعليم بإدراج مناهج أكاديمية في مجال حقوق الإنسـان في مؤسـسـات التعليم العالي في المملكة، والعمل على إيجاد تخصص مستقل يتعلق بحقوق الإنسان في الكليات المناسبة.

74 - تم عقد العديد من البرامج التدريبية في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين المملكة العربية الســعودية، ممثلة بهيئة حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام 2012، بلغت أكثر من 103 برامج وأنشطة في مجال التعريف باتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

75 - أطلقت وزارة الإعلام مركز التواصـــل الحكومي الذي يأتي ضـــمن اســـتراتيجية وزارة الإعلام في التواصل لتعزيز التكامل والتنسيق بين الأجهزة الحكومية ووسائل الإعلام المختلفة، لمواكبة التطور، ومسايرة النهضة الشاملة في المملكة. ومن أبرز مهمات هذا المركز مساندة الإدارات الإعلامية في الأجهزة الحكومية لأداء أدوارها.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

76 - المملكة طرف في خمس اتفاقيات من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسة لحقوق الإنسان، وهي اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرســـوم الملكي رقم م/7 الصـــــادر بتاريخ 1416/4/16هـ الموافق 12 أيلول/ سبتمبر 1995م، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب المرسوم الملكي رقم م/11 الصادر بتاريخ 1418/4/4هـ الموافق 8 آب/أغسطس 1997م، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بموجب المرسوم الملكي رقم م/12 الصادر بتاريخ 1418/4/16هـ الموافق 20 آب/أغسطس 1997م، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الملكي رقم م/25 الصادر بتاريخ 1421/5/28هـ الموافق 28 آب/أغسطس 2000م، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم الملكي رقم م/28 الصادر بتاريخ 1429/5/22هـ الموافق 27 أيار/مايو 2008م. هذا بالإضافة إلى أنها طرف في ثلاثة بروتوكولات اختيارية وهي البرتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية بموجب المرسوم الملكي رقم م/38 الصادر بتاريخ 1431/7/18هـ الموافق 30 حزيران/يونيه 2010م، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشـــتراك الأطفال في النزاعات المســـلحة بموجب المرســـوم الملكي م/39 الصـــدار بتاريخ 1431/7/18هـ الموافق 30 حزيران/يونيه 2010م، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة بموجب المرســـوم الملكي رقم م/28 الصـــــادر بتاريخ 1429/5/22هـ الموافق 27 أيار/ مايو 2008م.

77 - وأصـــبحت هذه الاتفاقيات بدخول المملكة فيها جزءاً من قانونها الوطني. ويحظى ما التزمت به المملكة من أحكامها بذات الحجية القانونية التي تتمتع بها الأنظمة، حيث إن الأداة القانونية التي صـــدرت بالانضـــمام إلى هذه الاتفاقيات (المرســـوم الملكي) ذاتها الأداة التي تصـــدر بها الأنظمة في المملكة، حيث نصـــت المادة 70 من النظام الأســـاســـي للحكم على أن تصـــدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراســـيم ملكية. كما تضـــمنت الفقرة 1 من المادة 11 من إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية الصـــادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 287 تاريخ 1431/8/14هـ الموافق 26 تموز/

يوليه 2010م، أن تتخذ الجهات المعنية، عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ، الإجراءات اللازمة لتنفيذها بما يضمن الوفاء بجميع التزامات المملكة المترتبة عليها.

78 - عملت المملكة على تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات التي أصبحت طرفاً فيها ومتابعة ذلك من خلال الجهات الحكومية المعنية، ووسائل الانتصاف، وفي مقدمتها أجهزة السلطة القضائية. وقد نص تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 بتاريخ 1426/8/8هـ الموافق 12 أيلول/سبتمبر 2005م على متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها. وقد توجت هذه الجهود بإنشاء اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير الخاصة بالمملكة والمتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان بموجب الأمر السامي رقم 13048 تاريخ 1436/3/27هـ الموافق 18 كانون الثاني/يناير 2015م. ومن ضمن اختصاصات هذه اللجنة متابعة التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات، وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

79 - فيما يتعلق بالالتزام الإجرائي المتمثل في تقديم التقارير التعاهدية، قدمت المملكة جميع تقاريرها الوطنية الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها، والتي حل موعد تقديمها، وأصبحت ضمن 36 دولة ملتزمة بتقديم تقاريرها في أوقاتها المحددة، من أصل الدول الأطراف البالغ عددها 197 دولة.

80 - تتعاون المملكة على نحو فاعل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان ابتداءً من تقديم تقاريرها الوطنية في أوقاتها المقررة، وإيجاد آليات وطنية فاعلة لمتابعة تنفيذ التوصيات، وإشراك أصحاب المصلحة، والمشاركة بوفود تضم ممثلين على مستوى عالٍ من مختلف الجهات المعنية، وتأييد وتنفيذ معظم التوصيات التي قدمت للمملكة خلال جولات الاستعراض الثلاث السابقة، حيث بلغت نسبة التنفيذ 85 في المائة من إجمالي عدد التوصيات التي قدمت خلال تلك الجولات والبالغ عددها 450 توصية، حيث قدمت تقاريرها في الجولات الأولى والثانية والثالثة والرابعة التي جرت في الأعوام 2009 و 2013 و 2018 و 2023، وقدمت لها في الجولة الرابعة 354 توصية استُعرِضت في 22 كانون الثاني/يناير 2023. كما قَدَّمت المملكة بدورها توصيات إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار هذه الآلية.

81 - انطلاقاً من عزم المملكة على تحقيق أفضل مستويات تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعملاً بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية، وتنفيذاً للتوصيات التي قُدمت لها خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2018، والتي حظيت بتأييدها بشكل كامل أو جزئي، حيث قُدمت للمملكة في تلك الجولة 258 توصية، حظيت 181 توصية منها بالتأييد، و 31 توصية بالتأييد الجزئي، حيث إن 173 توصية تعتبر منفذة، و 39 توصية قيد التنفيذ، وذلك من إجمالي عدد التوصيات التي أيدتها المملكة بشكلٍ كامل أو جزئي خلال الجولة السابقة.

82 - تتعاون المملكة مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان من خلال الاستجابة الفاعلة على استفسارات المقررين الخاصين وإجراء الشكاوى التابع للمجلس، حيث تم التعامل مع تلك القضايا باستقلالية تامة وموضوعية، وتم بحثها من خلال آلية وطنية تم إنشاؤها بموجب الأمر السامي رقم 2775/م ب تاريخ 1431/3/27هـ الموافق 13 آذار/مارس 2010م. وقد وجهت المملكة دعوات لعدد من

أصحاب الولايات الموضوعية لزيارتها، منهم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع الذي زار المملكة في كانون الثاني/يناير 2017، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب الذي زار المملكة في المدة من 30 نيسان/أبريل إلى 4 أيار/مايو 2017. وتجدر الإشارة إلى أنه تتم دراسة التقارير الصادرة عن المقررين الخاصين للاستفادة منها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

ثالثاً – التعهدات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60 بشأن مجلس حقوق الإنسان

تتعهد المملكة العربية السعودية بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وطنياً وإقليميا ودوليا، من خلال ما يلي:

- مواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية التي أصبحت طرفاً فيها، ومواصلة دراسة الانضمام إلى الاتفاقيات التي لم تصبح طرفاً فيها بعد؛
- الاستمرار في التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته المختلفة، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة، بما في ذلك تنفيذ التوصيات التي حظيت بتأييد المملكة؛
- تعزيز الحوارات مع الدول والكيانات الدولية لتبادل أفضل التجارب والممارسات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
- العمل على بناء مؤشرات وطنية تمكن من قياس التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، والكشف عن العقبات والتحديات، وتحديد الأولويات وربطها بالمبادرات الوطنية ذات العلاقة؛
- مواصلة مراجعة التشريعات الوطنية النافذة وتطويرها لضمان انسجامها مع التزامات المملكة بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- مواصلة تعزيز وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً، لا سيما الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن؛
- دعم مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مختلف المجالات.